



الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والخمسون

الملحق رقم ٣٤ (A/57/34)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والخمسون
الملحق رقم ٣٤ (A/57/34)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[١ أيار/مايو ٢٠٠٢]

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول - مقدمة	٦-١	١
الثاني - معلومات عامة	١٢-٧	٢
ألف - المنظمات المشاركة	٧	٢
باء - تكوين الوحدة	٩-٨	٢
جيم - الموارد البشرية والمالية	١٢-١٠	٢
الثالث - موجز الأنشطة الرئيسية	٣٢-١٣	٣
ألف - برنامج العمل	١٤-١٣	٣
باء - التفاعل	٢٠-١٥	٣
جيم - متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها	٣٢-٢١	٤
المرفق - تقارير ومذكرات وحدة التفتيش الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير		٧

الفصل الأول

أولا - مقدمة

والمالي لمنظومة الأمم المتحدة، يتعين أن تتأكد الوحدة من أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات تجري على نحو يحقق أكبر قدر من الاقتصاد، وأن الموارد المتاحة للقيام بهذه الأنشطة تستغل على النحو الأمثل. ويجوز للوحدة أن تصدر تقارير ومذكرات ورسائل سرية. وتوجه التقارير إلى منظمة واحدة أو أكثر، أو إلى جميع المنظمات عندما يكون الموضوع ذا أهمية بالنسبة للمنظومة ككل، وذلك لكي تنظر فيها الأجهزة التشريعية المختصة في المنظمات المعنية. أما المذكرات والرسائل السرية فتوجه إلى الرؤساء التنفيذيين للتصرف فيها حسبما يترأى لهم. وتقدم الوحدة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة وإلى الأجهزة المختصة للمنظمات المشاركة.

٤ - وتستعين الوحدة في عملها بأمانة تنفيذية وما تخوله لها ميزانيتها من الموظفين. وهذه الميزانية هي جزء من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وتشارك في تحمل نفقاتها المنظمات المشاركة.

٥ - وهذا التقرير الذي يشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ هو التقرير الثالث والثلاثون من نوعه الذي تعده الوحدة منذ إنشائها.

٦ - وامثالاً لما طلبته الجمعية العامة في الفقرات ٧ و ١٢ و ١٤ من قرارها ٢٤٥/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أوردت الوحدة المعلومات والتعليقات ذات الصلة في الأجزاء المقابلة من الفصل الثالث فيما يلي.

١ - أنشئت وحدة التفتيش المشتركة على أساس تجريبي بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٥٠ (د - ٢١) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، ومدد بقاؤها فيما بعد بمقتضى قراري الجمعية العامة ٢٧٣٥ ألف (د - ٢٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ و ٢٩٢٤ باء (د - ٢٧) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢. وفي قرارها ١٩٢/٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، قررت الجمعية العامة إنشاء وحدة التفتيش المشتركة كجهاز فرعي دائم، وأقرت نظامها الأساسي الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨. وبمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١ من النظام الأساسي، تكون الوحدة مسؤولة أمام الجمعية العامة وأمام الأجهزة التشريعية المختصة في المنظمات المشاركة التي تقبل هذا النظام الأساسي.

٢ - وتتكون الوحدة من ١١ مفتشاً تعينهم الجمعية العامة على أساس ما لديهم من خبرات خاصة في المسائل الإدارية والمالية الوطنية أو الدولية، بما في ذلك المسائل التنظيمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل والتناوب المعقول. ويعمل المفتشون بصفقتهم الشخصية، ويعينون لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

٣ - وللمفتشين أوسع السلطات لتحري جميع المسائل التي لها علاقة بكفاءة الخدمات والاستخدام السليم للأموال، ولهذا الغرض يقوم المفتشون بأعمال الاستجواب والتحري في الموقع. وهم مكلفون بتقديم رأي مستقل عن طريق التفتيش والتقييم، بهدف تحسين الإدارة وأساليب العمل وتحقيق قدر أكبر من التنسيق فيما بين المنظمات. وفي سعيها إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة كفاءة الأداء الإداري

الفصل الثاني

معلومات عامة

ألف - المنظمات المشاركة

٧ - قبلت المنظمات التالية النظام الأساسي للوحدة:

الأمم المتحدة، بما في ذلك برامجها وصناديقها ومكاتبها^(١)

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكافو)

منظمة الصحة العالمية

الاتحاد البريدي العالمي

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المنظمة البحرية الدولية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

باء - تكوين الوحدة

٨ - تشكلت الوحدة في عام ٢٠٠١ من الأعضاء

التاليين، ويلاحظ أن عضوية كل منهم تنتهي في يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة الميمنة بين قوسين:

السيد سوميهيرو كوياما (اليابان) رئيسا (٢٠٠٤)

السيد أرماندو دوكيه غونساليس (كولومبيا) نائبا للرئيس (٢٠٠٣)

السيدة دوريس برتراند - ماك (النمسا) (٢٠٠٥)

السيد فاتح بوعيداد أغا (الجزائر) (٢٠٠٢)

السيد أيون غورييتا (رومانيا) (٢٠٠٥)

السيد أوميرو ل. إيرنانديس - سانشيس (الجمهورية الدومينيكية) (٢٠٠٢)

السيد إدوارد كودريافيتسيف (الاتحاد الروسي) (٢٠٠٢)

السيد فرانتشيسكو ميتسالاما (إيطاليا) (٢٠٠٢)

السيد فولفغانغ مونش (ألمانيا) (٢٠٠٥)

السيد خليل ع. عثمان (الأردن) (٢٠٠٢)

السيد لوي - دومينيك ويدراوغو (بوركينا فاسو) (٢٠٠٥)

٩ - وعمقت المادة ١٨ من النظام الأساسي للوحدة، التي تنص على أن تقوم الوحدة كل عام بانتخاب رئيس ونائب رئيس من بين المفتشين، أعادت الوحدة انتخاب سوميهيرو كوياما رئيسا، وأرماندو دوكيه غونساليس نائبا للرئيس للسنة التقويمية ٢٠٠٢.

جيم - الموارد البشرية والمالية

١٠ - تولت مساعدة الوحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أمانة كانت تتألف من أمين تنفيذي (مد - ٢)، وثمانية من موظفي البحوث (٢ من الرتبة ف - ٥ و ٢ من الرتبة ف - ٤ و ٢ من الرتبة ف - ٣ و ٢ من الرتبة ف - ٢)، وموظف واحد لتكنولوجيا المعلومات (ف - ٣)، وثلاثة من مساعدي البحوث (١ من الرتبة ع - ٧ واثان من الرتبة ع - ٦)، وستة آخرين من فئة الخدمات العامة. ولكن بسبب عدد من تحركات الموظفين، لا سيما تقاعد الموظفين الفنيين، لم يتوافر للوحدة النصاب الكامل من الموظفين خلال معظم العام، ومما أسهم جزئيا في تقليل عدد التقارير التي أصدرتها عن السنوات السابقة (انظر الفقرة ١٣ فيما يلي).

استعراض مماثل لمنظمة الأغذية والزراعة وكذلك لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في إطار برنامج عملها لعام ٢٠٠٢. ولئن كان كل تقرير يخص منظمة منفردة، فإن هذه التقارير توفر دراسات مفيدة جداً لمقارنة السياسات والممارسات المتبعة في تنظيم وإدارة منظمات تواجه مشاكل متماثلة، وهي بذلك تنشر استخدام الممارسات الفضلى.

١٤ - وقد صدرت أربعة تقارير أخرى خلال عام ٢٠٠١، منها ثلاثة تعالج مسائل تمس المنظومة بأسرها. وكان ارتفاع معدل تبدل الموظفين، كما ورد من قبل، من الأسباب التي قللت نسبياً من محصلة العمل. وجدير بالإشارة أيضاً أنه قد تعذر، على غرار السنوات السابقة، الانتهاء من بعض التقارير التي كان من المتوقع إتمامها خلال عام ٢٠٠١ بسبب تأخر بعض أمانات المنظمات المشاركة في تزويد الوحدة بالمعلومات و/أو التعليقات التي طلبتها (انظر الفقرات ٢٧-٣٢). وعلى ذلك، ففي وقت كتابة هذا التقرير كان هناك حوالي ١٤ تقريراً ومذكرتان قيد الإعداد. وإزاء هذا، قررت الوحدة أن تكتفي بإدراج خمسة تقارير جديدة ومذكرة جديدة في برنامج عملها لعام ٢٠٠٢ لضمان إتمام جميع التقارير الجاري إعدادها دون إبطاء.

باء - التفاعل

١ - الدول الأعضاء والأجهزة التشريعية

١٥ - واصلت وحدة التفتيش تركيز جهودها على تعزيز تفاعلها مع ممثلي الدول الأعضاء كأفراد وجماعات خلال إعدادها للتقارير و/أو إبان عرض تلك التقارير على الأجهزة التشريعية.

٢ - المنظمات المشاركة

١٦ - كذلك عقد رئيس الوحدة ونائبه والمفتشون والأمين التنفيذي اجتماعات مع عدد من الرؤساء التنفيذيين

١١ - وقد ألغت الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، من الوحدة وظيفتي الرتبة ف-٢ ونصت على إنشاء وظيفة جديدة من الرتبة ف-٤ ووظيفتين جديدتين من فئة الخدمات العامة علاوة على زيادة في الموارد المخصصة لفرادى المقاولين. وتهدف إعادة توزيع موارد الموظفين تلك فرصة طيبة لتعزيز الدعم للنشاط البحثي في الوحدة على نحو يتسم بشيء من المرونة. والواقع أن هذا الهيكل الوظيفي الجديد المقرون بإعادة تنظيم المهام الموكلة لموظفي الخدمات العامة من شأنه أن يعزز من النشاط البحثي للوحدة وكذلك من قدرتها الداعمة.

١٢ - وما زال المبلغ المعتمد (١٠٠ ٧٥٤٦ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يعادل أساساً الاعتماد المقرر لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢.

الفصل الثالث

موجز الأنشطة الرئيسية

ألف - برنامج العمل

١٣ - واصلت وحدة التفتيش خلال الفترة قيد النظر سلسلة الاستعراضات الشاملة للتنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة فيها التي كانت قد بدأتها في عام ١٩٩٩ (انظر A/56/34). وعلى ذلك، فبعد أن أتمت في السنوات السابقة استعراضين من هذا القبيل لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، انتهت في عام ٢٠٠١ من إعداد تقريرين عن التنظيم والإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمة الصحة العالمية على التوالي. ورغم أن تقريرها عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لم يكن مدرجاً في برنامج عملها الأصلي، فقد أجرته بناء على طلب لاحق من الأمين العام للاتحاد. وقد شرعت الوحدة الآن في إجراء

لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كمشال ملموس للتعاون بين الجانبين. وشاركت الوحدة في الاجتماع الثاني والثلاثين لمثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية لمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الذي عقد في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠٠١. كما بادرت الوحدة إلى تنظيم اجتماع مشترك مع فريق مراجعي الحسابات الخارجيين عقد في جنيف في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٢٠ - وقد أثارت الوحدة خلال هذه الاجتماعات مسألة تعزيز التنسيق بين هيئات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة. ووافق المشاركون على أن التعاون بين هيئات الرقابة مقوم أساسي وأقروا ضرورة السعي لتحقيق نتائج أكثر واقعية.

جيم - متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها

٢١ - كذلك طلبت الجمعية العامة من وحدة التفتيش في الفقرة ١٤ من القرار ٢٤٥/٥٦ أن تقدم، في إطار تقريرها السنوي هذا تعليقات وتوصيات إضافية عن تجربتها فيما يتعلق بنظام متابعة تقارير الوحدة، مع التركيز بوجه خاص على الإجراءات التشريعية وتنفيذ التوصيات المعتمدة، بما في ذلك التدابير التي اتخذتها بغرض توفير متابعة دقيقة ومنهجية لتوصياتها على النحو المعتمد من قبل الأجهزة التشريعية التابعة للمنظمات المشاركة.

٢٢ - وتابعت الوحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير سعيها إلى تحسين التفاعل مع المنظمات المشاركة فيها. وحرصت بالأخص، كما أوضحت في تقريرها الأخير عن تجربتها فيما يتعلق بنظام المتابعة (A/56/356)، على الحد من مواصلة جهودها الرامية إلى تأسيس نظام للمتابعة يتيح تعقب سير تنفيذ التوصيات بأسلوب منهجي. وعلى ذلك، أجرت الوحدة مناقشات مثمرة مع أمانتي منظمة الأمم المتحدة

للمنظمات المشاركة وغيرهم من الموظفين رفيعي المستوى في منظومة الأمم المتحدة لتبادل وجهات النظر حول المسائل محل الاهتمام المشترك وبشأن إعداد التقارير.

١٧ - وفي عدد من الحالات التي بحثت فيها الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة تقارير الوحدة، تولى المفتشون المعنيون عرضها عليها أو شاركوا بطريقة أخرى في مناقشتها و/أو تابعوا مداولات تلك الأجهزة بشأنها. وعلاوة على ذلك، حضر رئيس الوحدة وبعض المفتشين والأمين التنفيذي الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة وشاركوا في اجتماعات اللجنة الخامسة وفي المشاورات غير الرسمية التي جرت حول البند المتعلق بالوحدة في جدول الأعمال. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية العامة القرار الموضوعي ٢٤٥/٥٦ بشأن الوحدة.

٣ - هيئات الرقابة

١٨ - رحبت الجمعية العامة في الفقرة ١٢ من قرارها ٢٤٥/٥٦ بالخطوات المبدئية التي اتخذتها الوحدة مع هيئات الإشراف الأخرى الخارجية والداخلية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بغرض تطوير التفاعل وتكثيف العلاقات بغية تحقيق تنسيق أفضل فيما بينها فيما يتعلق بوجه خاص بنطاق الرقابة وتقاسم أفضل الممارسات، ومن ثم تعزيز أثر الأنشطة الرقابية ككل والسعي إلى تجنب الازدواجية. وطلبت إلى الوحدة تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وقررت أيضا في الفقرة ١٥ من القرار نفسه استعراض الحالة الراهنة للتنسيق والتعاون فيما بين هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة بغية كفالة زيادة حجم التأزر والتكامل المتبادل فيما تبذله من جهود مشتركة لتحسين كفاءة أداء الأمم المتحدة الإداري والمالي.

١٩ - وقد تعاونت وحدة التفتيش في هذا الصدد مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إعداد استعراض شامل

الواردة فيها. وهذا سيهيئ للوحدة المزيد من اليسر والدقة في الإبلاغ عما نفذ من التوصيات وما لم ينفذ منها.

٢٤ - وفي الوقت ذاته، تعكف الوحدة على استحداث واختبار أدوات داخلية لهذا الإبلاغ تتخذ شكل مصفوفتين. وستدمج أولاهما قريبا في نظام الوحدة الداخلي للمعلومات، وستتضمن البيانات المجموعة من المنظمات المشاركة في الوحدة، بما فيها الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، لمتابعة تقارير الوحدة الصادرة منذ عام ١٩٩٨ حتى اليوم. وبكل تقرير من تقارير الوحدة سجل معين للمتابعة خاص بكل منظمة من المنظمات المشاركة، ويوضح هذا السجل تاريخ إرسال التقرير لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وتاريخ وطبيعة التعليقات الصادرة عن الرئيس التنفيذي، وتاريخ ورقم الدورة التي ناقش فيها الجهاز التشريعي التقرير، والإجراءات التي اتخذت، فضلا عن أرقام الوثائق ذات الصلة. وتدمج جميع البيانات الواردة من المنظمات المشاركة في سجل موحد للبيانات لكل تقرير من تقارير الوحدة. وبذلك، يمكن التعرف بنظرة واحدة على سير النظر في أي تقرير من جانب المنظمات المختلفة.

٢٥ - والمصفوفة الثانية، التي ستتضمن مزيدا من المعلومات الفنية لتقييم الأثر الفعلي للتوصيات، ما زالت في مرحلة الاختبار. ولئن كانت هذه المصفوفة لم تدخل إلى حيز التشغيل التام بعد، فإنه يمكن للوحدة أن تلمس بوضوح أثر توصياتها من عدد من الحالات المشجعة. وتعتزم الوحدة أن تبحث هذا الأمر في الوقت المناسب على نطاق شامل.

٢٦ - ومن شأن إجراء حوار موسع بين الوحدة والأمانات ذات الصلة خلال إعداد التقارير أن يهيئ فهما مشتركا للكثير من المسائل واتفاقا في الرأي حولها، حتى قبل عرض التقارير على الأجهزة التشريعية. وإذا كانت الوحدة تشجع هذا الحوار باعتباره ممارسة من أفضل الممارسات، فإن

للتنمية الصناعية والاتحاد البريدي العالمي أسفرت عن موافقة الجهاز التشريعي في كل منهما على سبل معالجة تقارير الوحدة أو تنفيذ نظام المتابعة الخاص بها. والوحدة بسبيلها أيضا إلى التوصل إلى اتفاقات مماثلة مع منظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وتعتزم إتمام الشوط مع منظمات أخرى (من بينها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية) بنهاية عام ٢٠٠٢. وتشكل هذه الاتفاقات خطوة هامة إلى الأمام. غير أنها ليست غاية في حد ذاتها، بل مجرد وسيلة لتحسين أثر تقارير الوحدة. وتهدف هذه الاتفاقات إلى تيسير السبيل أمام الأجهزة التشريعية لكي تتخذ إجراءات محددة بصدد التوصيات الواردة في التقارير وتيسير مهمة التنفيذ أمام الأمانات.

٢٣ - وفي هذا الصدد، اتخذت الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ إجراءات محددة بشأن ثمانية تقارير للوحدة، إما بقرارات وإما بمقررات، وذلك إبان انعقاد دورتها الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين. ولكن الأمر كان على خلاف ذلك في المنظمات المشاركة، حيث لم تنظر أجهزتها التشريعية بالفعل إلا في بعض هذه التقارير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، قلما تتخذ الأجهزة التشريعية إجراءات محددة بشأن هذه التقارير حتى عندما يدرج عدد كبير منها رسميا في جداول أعمالها، مما سيستلزم من الوحدة ومكاتب الأجهزة التشريعية والأمانات المعنية بذل المزيد من الجهد بغية ضمان عرض التقارير ذات الصلة على الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة، وبغية أن تتخذ هذه الأجهزة التشريعية إجراءات محددة بشأن التوصيات

الاتفاق التام ليس ممكناً دائماً، ولا يستبعد الحاجة إلى إقرار الأجهزة التشريعية بوضوح للتوصيات على نحو ما هو موضح في الفقرة ٢٣ أعلاه.

٢٧ - وقد طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ٢٤٥/٥٦ إلى الوحدة أن تنظر في تضمين تقاريرها، حيثما أمكن، تعليقات المنظمات المشاركة على نتائجها وتوصياتها وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وبالنظر إلى أن تأخر مجلس الرؤساء التنفيذيين في الإفادة بتعليقاته هو في كثير من الأحيان عامل رئيسي يمنع نظر تقارير الوحدة أمام الأجهزة التشريعية في الوقت المناسب، فقد هيأ هذا الطلب للوحدة فرصة طيبة لإجراء استعراض فعلي للعرف المتبع في الوقت الراهن في تقديم تعليقات المنظمات المشاركة/مجلس الرؤساء التنفيذيين.

(أ) تشمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأغذية العالمي، وهو هيئة فرعية من هيئات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢٨ - ومن العراقيل الرئيسية التي تواجه الوحدة في معالجة المنظمات المشاركة لتقاريرها أنه يحدث في كثير جداً من الأحيان أن تختلف بعض التعليقات على مشاريع التقارير عن التعليقات المنسقة لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

٢٩ - ولو أن الوحدة، تبادلت وجهات النظر بطريقة بناءة مع المنظمات المشاركة على مدار عملية إعداد تقاريرها لأمكن اعتبار أن التعليقات الرسمية والمنسقة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لا توجد ضرورة مطلقة لها، وذلك بناء على المادة ٤/١١ (هـ) من النظام الأساسي للوحدة، فمن خلال هذا التبادل لوجهات النظر يمكن للوحدة وأمانات المنظمات المشاركة ضمان تضيق الاختلافات المحتملة إلى أدنى حد.

٣٠ - وفي الحالات التي تستمر فيها الاختلافات، تقوم الوحدة ببيانها بأمانة في مرفق للتقرير المعني بإذن مسبق من الأمانات المعنية.

٣١ - والشرط الأساسي لكي يثمر هذا الإجراء الجديد المقترح هو أن تلتزم الوحدة والوحدات الفنية في المنظمات

تقارير ومذكرات وحدة التفتيش الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

- A/56/274 تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "إدارة المباني: ممارسات ذات صلة بتحديد مقر الأمم المتحدة تأخذ بها منظمات مختارة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2001/1)
- A/56/370 تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (JIU/REP/2001/2)
- استعراض تنظيم وإدارة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (JIU/REP/2001/3)
- A/57/58 تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تعزيز دور المراقبة الإدارية: الهيكل وأساليب العمل والممارسات المتعلقة بتناول تقارير المراقبة" (JIU/REP/2001/4)
- استعراض تنظيم وإدارة منظمة الصحة العالمية (JIU/REP/2001/5)
- إصلاح فئة الخدمات الميدانية للموظفين في عمليات الأمم المتحدة للسلام (JIU/REP/2001/6)